مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد 10 / العـدد: 01 (2024)، ص373- 394

عوامل وأسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية في منطقة المغرب العربي نحو أوروبا

Factors and causes of the growing phenomenon of illegal immigration in the Maghreb region towards Europe

محمود سمايلي[1*]، سعيدة بن عمارة[2]
[1] جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، m.smail@univ-setif2.dz
[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، s.benamara@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/16 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العوامل والاسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية في منطقة المغرب العربي. ولتشخيص الظاهرة اعتمدت الدراسة على بيانات وتقارير المؤسسات الحكومية والهيئات الدولية المتخصصة في مجال الهجرة الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك خصائص ديمغرافية، وثقافية، وجغرافية تنفرد بها الهجرة غير شرعية في هذه المنطقة، وأن دواعي الهجرة غير الشرعية تعود لأسباب وعوامل تاريخية، واجتماعية، واقتصادية، وبيئية، وسياسية.
كلمات مفتاحية: الهجرة، الهجرة غير شرعية، المهاجر غير شرعي، المغرب العربي، البحر الأبيض المتوسط.

Abstract: This study aims to identify the causes and factors that contributed to the growth of the phenomenon of illegal immigration in the Maghreb region. To diagnose the phenomenon, the study relied on data and reports of government institutions and international organizations specializing in. The study found that there are demographic, cultural, and geographical characteristics that are unique to illegal immigration in this region, and its causes are due to historical, social, economic, environmental, political and cultural factors.
Keywords : immigration, illegal immigration ; an illegal immigrant ; Maghreb ; Mediterranean Sea

1. مقدمة:

ظاهرة الهجرة في العالم قديمة جدا، فالتاريخ يذكر أن البشرية تنقلت في مختلف الاتجاهات منذ ألاف السنين بحثا عن مصادر العيش، أو لممارسة التجارة قديما، أو لأسباب تتعلق بالعمل أو التجمع الأسري أو الدراسة حديثا، من دون أن تشكل تحديا جوهريا للمهاجرين أو البلدان التي يدخلونها. وفي ظل التطور الاقتصادي والتغيرات السياسية والثقافية تبلور مفهوم جديد للاقتصاد العالمي تحت مسمى العولمة، والتي

* المؤلف المرسل

أحدثت آثارها وقعا في كثير من مجالات الحياة، وبطرق متعددة، ولعل من أهم هذه الآثار التغير الذي شهده العالم في أنماط الهجرة، بفعل اضطرار العديد من السكان مغادرة بلدانهم لمجموعة من الأسباب القاهرة، والمأسوية أحيانا، مثل النزاع والاضطهاد والكوارث...الخ، بطرق غير شرعية وغير قانونية.

هذا وتعتبر الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط من أقدم الهجرات باعتبارها نقطة اتصال بين ضفتي الشرق والغرب، وقد تنامت هذه الهجرة مع التوسع الاستعماري الذي شهدته بعض الدول الأوروبية باحتلال العديد من الدول الإفريقية والأسيوية المطلة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وقد بلغت الهجرة في هذه المنطقة ذروتها مع اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية أين هُجر الآلاف من الأشخاص قسرا نحو هذه الدول الاستعمارية للمشاركة في حروبها.

وقد ازدادت هذه الهجرة كثافة مع التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في جلب العديد من الاشخاص للعمل في مصانعها، هذا الامتداد التاريخي كان واحد من أهم العوامل الذي ساهمت في استمرار تنامي أعداد المهاجرين نحو دول شمال البحر الابيض المتوسط على مر السنين، وقد استمر الحال على ما هو عليه حتى بداية السبعينات من القرن الماضي تزامنا مع توقف استيراد اليد العاملة الاجنبية خاصة تلك القادمة من الدول المستعمرة، واستمر هذا التضييق في عقد التسعينات بإنشاء الاتحاد الأوروبي وإبرام اتفاقية شينغن التي فرضت بموجبها التأشيرة على المهاجرين من الدول خارج الاتحاد الأوروبي لحماية سوق العمل الأوروبية.

وقفت هذه القوانين حاجزا أمام الوافدين من خارج الاتحاد الاوربي في الحصول على فرص للعمل نظرا لصعوبة الحصول على الإقامة، الأمر الذي أدى الى التحول من الهجرة النظامية الى هجرة غير نظامية أو ما تعرف بالهجرة غير الشرعية، باعتبارها دخول دون موافقة سلطات البلد المستقبل، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته الوثائق اللازمة للسفر.

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية في العشرية الأخيرة من القرن الحالي مصدر قلق كبير لدول المنطقة المتوسطية باعتبارها من القضايا الشائكة سواء بالنسبة للدول المغاربية التي انتقلت من محطة عبور إلى مُصدّر للمهاجرين، أو للدول الأوروبية المستقبلة

لهؤلاء المهاجرين، وتوضح الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة لعام 2020 حول الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي أن معظم الاشخاص المرشحين للهجرة غير الشرعية لم يعودوا من ابناء هذه المنطقة فقط، وإنما أصبحت أعداد كبيرة منهم تتوافد من دول جنوب الصحراء الكبرى ومن بعض دول مناطق آسيا حيث أحصت المنطقة قرابة 3.5 مليون مهاجر، منهم مليون و 30 الف مهاجر غير شرعي عام 2010 (بواساك وآخرون ،2010: 16)، وهو ما يجعل هذه الهجرة تتميز بتركيبة سوسيوثقافية واجتماعية واقتصادية وديمغرافية خاصة، ما قد يصعب عملية تشخيص العوامل والأسباب التي تدفع هؤلاء الاشخاص إلى الهجرة غير الشرعية.

كما أن للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي شهدتها دول منطقة البحر الابيض المتوسط والساحل الإفريقي في العشرية الأخيرة دورا مهما في تنامي الهجرة غير شرعية، وهو ما دفع بالعديد من الأشخاص في التفكير بالهجرة إلى الدول الاوروبية عبر مختلف مناطق البحر الابيض المتوسط، باتخاذ جميع الوسائل الممكنة لتحقيق مرادهم، حيث تتشكل سنويا طوابير من الشباب المرشحين للهجرة نحو أوروبا على ضفاف سواحل بلدان المغرب العربي من دول هذه المنطقة، ودول الساحل الافريقي، وبعض دول القارة الاسيوية.

تحاول هذه الدراسة وفي ظل قلة البيانات حول تعداد المهاجرين غير الشرعيين، وتباينها أحيانا بين الجهات الرسمية سواء للدول المصدرة أو المستقبلة من جهة، والهيئات الدولية من جهة أخرى، التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي، من خلال تناول:

التطور التاريخي للهجرة في منطقة المغرب العربي، ومن ثم التطرق الى خصائص الهجرة غير شرعية في هذه البلدان، بإبراز اهم الأسباب والعوامل التي تدفع الي الهجرة غير شرعية في منطقة المغرب العربي، وهذا انطلاقا من القراءة الاحصائية والتحليلية للبيانات التي توفرها تقارير دول البحر الابيض المتوسط، ومنظمة الهجرة الدولية، والبنك العالمي حول المهاجرين غير شرعيين. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما عوامل وأسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية في منطقة المغرب

العربي نحو أوروبا؟ ولأجل الإجابة على هذا التساؤل تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما خصائص الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي؟
- ما أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي؟

2.أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الخصائص التي تنفرد بها الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي.
-الوقوف على الأسباب والعوامل التي تدفع الى الهجرة غير الشرعية.

3. **أهمية هذه الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الخطر الذي يتهدد الأشخاص عند محاولتهم الهجرة غير الشرعية، خاصة وأن هذه الهجرة لم تعد حصرية على الرجال بل امتدت لتشمل النساء والأطفال، في ظل الصور والتقارير الاعلامية التي تنقلها وسائل الاعلام حول المآسي والظروف اللاإنسانية والخطيرة من عنف، وإساءة، واستغلال، والإتجار بالبشر التي يتعرض لها المهاجرون، بسبب مخاطر الرحلات غير الشرعية بزجهم على متن الزوارق، التي أصبحت تعرف بزوارق الموت والتي راح ضحيتها العديد من الموتى والمفقودين.

كما تكمن أهميتها أيضا في تقديم قراءة تحليلية للإحصائيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية من خلالها يمكن بناء استراتيجيات عملية لمكافحة الظاهرة مستقبلا.

4. حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تتناول كل مهاجر غير شرعي يتخذ من البحر الأبيض المتوسط معبر للوصول الى المنطقة الاوروبية مرورا من بلدان منطقة المغرب العربي.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على دول منطقة المغرب العربي (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا).
- الحدود البشرية: هم الأشخاص بصفة "مهاجر غير شرعي" الذين ينتمون لدول بلدان المغرب العربي ودول الساحل الافريقي وبعض دول قارة آسيا.

4. الإطار النظري للدراسة:

1.4 تعريف الهجرة غير الشرعية:

من خلال المسح الشامل لبعض الأدبيات التي تطرقت لموضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجدنا أن للظاهرة عدة تسميات منها: الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، وتعني دخول المهاجر الى البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة، ويندرج تحت هذا المسمى الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية ولا يسوون وضعهم القانوني، والأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الاقامة القانونية (إسماعيل، 2013: 66). ويعرفها علي الحوات بأنها "انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، و ذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة أو الإقامة الدائمة" (مرسي و ركاش، 2014: 145).

أما من منظور علم السكان، فتعرف الهجرة غير الشرعية بأنها "الانتقال الفردي أو الجماعي من مكان إلى آخر للبحث عن حياة أفضل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية" (النوى،1979: 56).

أما تعريف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة: فهي "الدخول أواجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون توفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر او الاعتماد على تزويرها واستخدام المنافذ الغير شرعية للمرور، بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية، سواء أكان برا أو بحرا أو جوا" (عثمان، 2008: 76).

وفي المدلول المحلي للهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي، تعرف في اللهجة الجزائرية عند الشباب باسم "الحراقة" الذي يقصد بها الركوب السري، الهروب و المرور بأية وسيلة غير شرعية و غير قانونية، للخروج من البلاد، كما تعرف في اللهجة المغربية باسم "الحريك"، وهي أن المهاجر السري كان لما يصل للقارة الأوروبية يقوم بحرق أوراق الثبوتية من جواز سفر، وما شابه ذلك حتى لا تتمكن سلطات الهجرة من طرده فتضطر لإطلاق سراحه، ثم تحول المهاجرون إلى حرق كل القوانين السارية وتخطي كل الصعاب

مهما كانت، فالحراق هو الشخص الذي يحرق كل الخطوات ويهجر بلده دون أن يمر بالبيروقراطيات التي تمنعه من السفر للبلد الأوربي (مشري و ركاش، 2014: 147).

وعليه فتعريفنا للمهاجر غير شرعي في هذه الدراسة هو كل شخص يدخل بلد أجنبي غير بلده بطريقة غير قانونية (نزوح، لجوء، تسلل...) أو بطريقة قانونية (سياحة، دراسة، تأشيرة...)، ويبقى به بعد انقضاء مدة الاقامة القانونية دون أن يسوي وضعه القانوني.

2.4 المراحل التاريخية للهجرة من دول المغرب العربي إلى أوروبا:

تاريخ الهجرة من البلدان المغاربية إلى أوروبا يعود إلى أوائل القرن العشرين، حيث مكّن القرب الجغرافي للمنطقة من أوروبا -على الرغم من التباينات الاجتماعية والاقتصادية بين بلدان المنشأ والمقصد بعد الاستقلال والحرب العالمية الأولى والثانية- من وضع برامج وسياسات لجذب العمال من هذه المناطق إلى أوروبا خاصة من دول الجزائر والمغرب وتونس (Natter,2014: 3).

1.2.4. مرحلة ما بين(1950-1973)

أدت المستويات المرتفعة من بطالة الشباب في أعقاب استقلال البلدان المغاربية والطلب على اليد العاملة لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية في أوروبا إلى تعزيز برامج العمالة والهجرة إلى فرنسا بشكل أساسي، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا وألمانيا، فوفقًا لبيانات البنك الدولي حول برامج الهجرة الثنائية العالمية، والتي تستند إلى السكان المولودين في الخارج، كانت فرنسا الوجهة المقصودة بما يقدر بمليوني مهاجر من الجزائر وتونس والمغرب في عام 1970 (Natter,2014: 4).

2.2.4. مرحلة ما بين(1973-1990)

شهدت هذه المرحلة ركود اقتصادي كبير في أوروبا، نجم عن أزمة النفط في عام 1973، أدى إلى تغيير أنماط الهجرة بشكل كبير، وكان نقطة تحول في التوظيف في إطار برامج العمال الضيوف (De Haas,2006)، فقد تم إيقاف نظام الحصص الثنائي الذي هاجر من خلاله المهاجرون من الجزائر والمغرب وتونس إلى أوروبا، ومع ذلك استمرت الهجرة من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا، تحت صيغة لم شمل الأسرة (Natter,2014: 9).

لقد أدت سياسات الهجرة المقيدة في أعقاب أزمة النفط عام 1973 إلى الحد من فرص العودة إلى أوروبا، وبالتالي انخفض معدل عودة أولئك الموجودين في أوروبا إلى بلدان المغرب العربي. أثر هذا الاضطراب في نمط الهجرة الدائرية بسبب انتهاء برامج العمال الضيوف سلباً على اقتصادات المغرب العربي، ولا سيما المغرب، مما أدى إلى تغير في نمط الهجرة من هذه البلدان.

3.2.4. مرحلة ما بين (1990 – 2000)

ما يميز هذه المرحلة استمرار انخفاض الهجرة من الجزائر إلى أوروبا على الرغم من استئنافها بعد قرار الحكومة الجزائرية وقف إرسال اليد العاملة الى فرنسا عام 1973 (Musette,2021:33)، غير أنه في منتصف التسعينيات ونظرا لتراجع العمالة في بلدان جنوب أوروبا (إيطاليا وإسبانيا) شجعت هذه الدول الهجرة من المغرب وتونس لتعويض نقص اليد العاملة، فقد ارتفع عدد المهاجرين من المغرب في منتصف 1990 من 30.000 مهاجر إلى 150.000 في منتصف عام 2000 . (Natter, 2014: 18).

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها دول منطقة المغرب العربي، ومع فرض متطلبات التأشيرة الأوربية (شينغن)، والتوجه الأوروبي نحو الاعتماد على العمالة القادمة من أوروبا الشرقية، تم تقييد الهجرة إلى إيطاليا وإسبانيا، وبدأت تظهر معالم الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

4.2.4. مرحلة ما بين (2000– 2020)

بحسب تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام 2020، فإنه اعتبارًا من منتصف عام 2020 يوجد نحو 1.7 مليون مهاجر جزائري و1.6 مليون مهاجر مغربي و529759 مهاجر تونسي يعيشون في دول أوروبا الغربية. (منظمة الامم المتحدة،2020)، وما يميز هذه المرحلة هو تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، باتساعها لتشمل مهاجرين من مناطق غير بلدان المغرب العربي يمثلون فئات اجتماعية متنوعة، وهو ما جعل منطقة المغرب العربي تتحول الى منطقة عبور للعديد منهم.

5. الإطار المنهجي للدراسة:

1.5. منهج الدراسة: على اعتبار أن الدراسة تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي عند قراءة البيانات وتحليل محتواها، فإن المنهج الانسب لمثل هذه الدراسات هو المنهج الوصفي.

2.5. أدوات الدراسة: تم الاعتماد على الوثائق والتقارير والجداول البيانية للإحصائيات حول الهجرة والهجرة غير الشرعية التي تصدرها مختلف المنظمات والهيئات الدولية.

3.5. الاساليب الاحصائية للدراسة: تم استخدام البيانات الرقمية وحساب النسب المئوية لقراءة وتحليل بيانات الدراسة التي يصدرها البنك العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وتقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (الاسكوا)، والاحصائيات التي يصدرها مشروع المهاجرون المفقودون (MMP) حول المهاجرين غير الشرعيين.

6. عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

1.6. الاجابة على السؤال الأول: ما خصائص الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل البيانات الديمغرافية والثقافية والجغرافية للمهاجرين غير شرعيين في منطقة المغرب العربي.

1.1.6. الخصائص الديمغرافية والثقافية.

جدول1: يبين الجنس والفئات العمرية والمستوى التعليمي للمهاجرين غير شرعيين في منطقة المغرب العربي.

الدول	العدد	الجنس (%اناث)	العمر			المستوى التعليمي
			14-0	24-15	60-25	التعليم العالي (خاص ببلدان المغرب العربي فقط)
الجزائر	1792712	45.5	42181	23807	182636	23000
تونس	761155	43.1	8107	6774	42782	20000
المغرب	2898721	46.6	16726	12419	66650	48453
ليبيا	1508795	46.3	103142	416218	513122	12000

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، 2019.

تشير إحصائيات الجدول أعلاه الخاصة بالهجرة غير الشرعية أن المغرب في طليعة بلدان المغرب العربي، إذ توافد منها حوالي 2.9 مليون مهاجر ولاجئ، وتلتها الجزائر التي توافد منها ما يقارب 1.8 مليون مهاجر، ثم تونس بما يزيد على 750.000 مهاجر، وبلغ عدد المهاجرين واللاجئين من ليبيا 1.5 مليون شخص، نشير هنا أن عدد مواطني المغرب العربي ممن تم تقييدهم كمهاجرين غير شرعيين في أوروبا عام 2020 بلغ أكثر من 100 ألف مهاجر يتقدمهم المغرب بـ 41220 مهاجر ثم الجزائر بـ 38465، تليها تونس 14065 مهاجر، وأخيرا ليبيا 6995 مهاجر غير شرعي (Atlas of migration 2021,2021, p103-115).

نسبة المهاجرين من جنس الاناث من إجمالي المهاجرين من منطقة المغرب العربي بلغت 45.8%، أي ان أكثر من 2.5 مليون امرأة غادرت بلدانهن، وتعتبر دولة المغرب بلد المنشأ للعدد الأكبر من المهاجرات بما يقارب 1.3 مليون، تلتها الجزائر بـ 509.816 مهاجرة، وتونس بـ 73.593 مهاجرة، وليبيا بـ 330.806 مهاجرة. هذا وقد كانت أكبر نسبة من المهاجرين غير شرعيين تتمثل فيمن كانت أعمارهم (15-24) ببلوغها 11.56% من مجموع المهاجرين في بلدان المغرب العربي، تليها من كانت أعمارهم (25-60) بنسبة 6.59 %، بينما جاءت نسبة الأطفال 14 سنة وأقل بـ 2.44%، أما من كانت مستوياتهم التعليمية اعلى فقد جاءت دولة المغرب بـ 103453 مهاجر من ذوي التعليم العالي، وتوافد من الجزائر أكثر من 21700 مهاجر، ومن تونس أكثر من 20000 مهاجر، ومن ليبيا أكثر من 12000 مهاجر، معظمهم من فئة طلاب الجامعات.

من خلال القراءة الأولية لبيانات دراسة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي يتضح لنا وجود تنوع وتمايز في الخصائص الديمغرافية والثقافية والجغرافية لهذه الفئة من المهاجرين، جعلها تختلف بشكل كبير عن نمط الهجرة التي كانت تشهدها المنطقة قديما، ويتجلى ذلك من خلال الأعداد الكثيفة للمهاجرين غير شرعيين خاصة من بعض الدول الساحل الافريقي التي تتخذ من منطقة المغرب العربي سنويا معبرا للهجرة نحو أوروبا بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والصعوبات الاقتصادية التي تعيشها، ثم إن هذه الهجرة لم تعد تقتصر على الذكور فقد انتقلت إلى جنس الاناث بشكل ملحوظ، وتمثل جميع الفئات العمرية خاصة في ظل اتساعها لتمس فئة الأطفال، والذي

يرجح أن يكونوا قد هاجروا رفقة أسرهم أو عن طريق التسلل في البواخر عبر البحر، وهو ما تفسره الإحصائيات التي تم تسجيلها حول عدد الموتى والمفقودين في البحر الأبيض المتوسط سنة 2020، حيث بلغ عدد النساء ممن ماتوا و فقدوا حوالي 420 امرأة، فيما قدر عدد الأطفال الذين فُقِدوا أو ماتوا بالمئات، فبعد أن كان في عام 2014 سبعة وعشرون (27) طفل ارتفع سنة 2015 إلى 274 طفل، ووصل في 2016 إلى 172 طفل، فيما انخفض العدد الى 78 طفل عام 2020 (Projet des Migrants Disparus,2020)، وما يلاحظ أيضا ان هذه الهجرة لا تقتصر على فئات محددة من المجتمع، فقد استفحلت وتضخمت حتى باتت تمس الجميع بما فيهم أصحاب المستويات العليا والتي لم تجد عملا في بلدانها، فقد بلغ عدد الجزائريين مثلا سنة 2012 في فرنسا 82369 من أصحاب الشهادات العليا (Idir et Musette,2018: 143)، فيما أشارت مصالح الهجرة التونسية أن عدد أصحاب الشهادات العليا بلغ عتبة الـ 100 ألف مهاجر خلال العشر سنوات الأخيرة معظمهم من الأطباء والمهندسين والمتخصصين في الاعلام الالي...) (Boubaki,2021 :48).

1.1.6. الخصائص الجغرافية.

جدول 2: يتناول بلدان المنشأ والمقصد للمهاجرين غير شرعيين في منطقة المغرب العربي.

الدول	بلدان المنشأ	بلدان المقصد
الجزائر	تونس، المغرب، سوريا، النيجر، مالي.	فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، كندا
تونس	الجزائر، ليبيا، المغرب	فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، الولايات المتحدة الامريكية.
المغرب	المغرب، غينيا، كوت ديفوار، الجزائر، سوريا.	فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، هولندا
ليبيا	ليبيا، النيجر، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، السودان، العراق، اليمن، نيجيريا.	إيطاليا، بريطانيا، مالطا، الأردن، والولايات المتحدة الامريكية

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، 2019.

تمثل بيانات الجدول أعلاه بلدان المنشأ الأصلي للمهاجرين في بلدان المغرب العربي والبلدان التي يقصدونها، حيث كانت غالبية جنسيات ممن عبروا البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من منطقة المغرب العربي من دول المغرب وسوريا والجزائر وتونس ودول الساحل

الإفريقي (مالي، النيجر، تشاد...) وغرب إفريقيا (غينيا، كوت ديفوار)، معظمهم كانت وجهتهم بالدرجة الأولى إيطاليا وإسبانيا كمنطقة استقرار لغالبية المهاجرين أو كمنطقة عبور نحو دول أخرى كفرنسا وألمانيا وهولندا وبريطانيا، فيما تكون وجهة فئة قليلة منهم نحو كندا والولايات المتحدة الامريكية.

يمكننا القول أن الهجرة غير شرعية لم تعد تقتصر على المهاجرين من بلدان المغرب العربي بل امتدت لتشمل العديد من الدول خاصة أولئك القادمين من جنوب الصحراء الكبرى (النيجر، مالي، نيجيريا،...)، ودول سوريا واليمن والسودان، وبعض البلدان الأخرى.

2.1.6. تعدد مسارات الهجرة غير الشرعية:

جدول 3: يوضح المسارات التي يتخذها المهاجرون غير شرعيون وتعدادهم

المسارات	2015	2016	2017
المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط	153948	181436	119369
المسار الغربي للبحر الأبيض المتوسط	3845	8613	22414
المجموع	157793	190049	141783

المصدر: منظمة الهجرة الدولية لعام 2019.

تشير الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه إلى المسارات وعدد الأشخاص الذين غادروا بلدانهم بطريقة غير شرعية، انطلاقا من منطقة المغرب العربي عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث يعتبر المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط (تونس والجزائر وليبيا) من أكثر المسارات التي يتخذها المهاجرون كمعبر خارجي بعدد 181436 مهاجر حسب إحصائيات عام 2016 مقارنة بالمسار الغربي للبحر الأبيض المتوسط (غرب الجزائر والمغرب)، الذي سجل أعلى مستوى له عام 2017 بحوالي 22414 مهاجر بعدما كان عددهم لا يتجاوز 3845 مهاجر عام 2015.

تعتبر بلدان المغرب العربي ولا سيما الجزائر وليبيا من أكثر المناطق استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين هذا لاتساع شريطهما الحدودي خاصة الجنوبي الذي يربطهما بالعديد من دول الساحل الافريقي، وأنه عادة ما يهدف أولئك الذين يهاجرون على هذا

المسار الوصول إلى السواحل الإيطالية، حيث يؤكد تقرير لمنظمة الهجرة الدولية أنه في عام 2011، زاد عدد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا عبر وسط البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير، حيث تم تسجيل 62692 من الوافدين عن طريق البحر إلى إيطاليا، أي بزيادة 13 مرة عن ما تم تسجيله في عام 2010، وظل عدد المهاجرين الوافدين إلى إيطاليا مرتفعًا في السنوات التي أعقبت عام 2011 ليتجاوز سنة 2015 عتبة 100 ألف مهاجر غير الشرعي، نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين قد غادروا من السواحل الليبية باعتبارها الوجهة المفضلة للمهاجرين قدموا من منطقة الساحل الافريقي (مالي وغينيا والتشاد والسودان...)، فقد بلغت نسبتهم 42% عام 2018، و بدرجة أقل من تونس ومصر والجزائر. (منظمة الهجرة الدولية، 2020).

أما المسار الغربي باعتباره نقطة عبور بين شمال إفريقيا وإسبانيا منذ القدم، فإنه يشتمل على العديد من الطرق الفرعية، بما في ذلك الرحلات البحرية من المغرب والساحل الغربي للجزائر عبر مضيق جبل طارق وكذلك الطريق البري إلى سبتة ومليلية، لهذا يعتبر المهاجرون غير الشرعيون المغاربة أكثر الجنسيات وصولا إلى إسبانيا عبر غرب البحر الأبيض المتوسط مقارنة بباقي الجنسيات الأخرى. (Projet des Migrants Disparus,2020).

3.1.6. عدد الموتى والمفقودين:

جدول 4: يوضح عدد الموتى والمفقودين من المهاجرين غير الشرعيين خلال الفترة من 2015 الى 2017.

السنة	2015	2016	2017
العدد	3149	4575	2853

المصدر: Projet des Migrants Disparus,2020

يشير الجدول أعلاه إلى عدد الموتى والمفقودين من المهاجرين غير الشرعيين الذي حاولوا التوجه الى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، فقد بلغ عدد المفقودين والموتى في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2016 أرقاما قياسية، بانتقال عددهم من 3149 إلى 4578 ليتراجع بشكل محسوس إلى 2853 عام 2017.

هذا التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين جعل الهجرة غير الشرعية خلال هذه الفترة بأنها مأسوية وبمشاهد مرعبة للزوارق الغارقة، إذ تعتبر الأثقل من حيث عدد المفقودين والموتى في تاريخ الهجرة غير الشرعية عبر البحر الابيض المتوسط، كما هو موضح في الجدول رقم04، وتؤكده تقديرات منظمة الهجرة الدولية في أن نسبة الوفيات ارتفعت بشكل كبير من وفاة شخص واحد مقابل وصول 42 شخصا عام 2017 الى وفاة شخص واحد مقابل وصول 18 شخصا عام 2018 (منظمة الهجرة الدولية، 2019: 46).

2.6. الإجابة على السؤال الثاني: ما أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي؟

انطلاقا من الإجابة عن هذا السؤال سنحاول تحديد وتفسير الأسباب والعوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية في منطقة المغرب العربي في ضوء بيانات السؤال الأول المتعلقة بخصائص الهجرة غير شرعية، ولعل من أهم هذه الأسباب والعوامل المفسرة لهذه الظاهرة نجد:

1.2.6. العوامل الاقتصادية والاجتماعية: يعاني غالبية سكان منطقة المغرب العربي من عدم المساواة، والفقر، والصعوبات في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وانتشار الأحياء الفقيرة والناجمة كلها عن تنمية حضرية غير شاملة وغير متوازنة بين مختلف مناطق دول بلدان المغرب العربي شمال يشهد نمو اقتصادي وحضري، وجنوب يعاني من التخلف وغياب للنشاط التنموي (Lahlou,2006:4-7). إلى جانب نمو سكاني كثيف متزايد بهذه البلدان خاصة في فئة الشباب، كلها عوامل من شأنها أن تؤثر إلى حد كبير في قرار الأفراد بمغادرة بلدانهم والتوجه إلى البلدان الأكثر تطورا وتقدما.

جدول 5: يوضح معدلات البطالة والفقر والتسرب المدرسي في دول المغرب العربي لعام 2019.

	*معدل البطالة (%)	*معدل بطالة الشباب اقل من25 سنة (%)	**معدل الفقر (%)	***معدل التسرب المدرسي (%)
الجزائر	14	30.8	9.8	10
تونس	17.4	34.8	20.2	11.3
المغرب	11.9	31.2	10	8.6
ليبيا	19.6	42	30.6	20

*World Bank. (2021).

المصدر:

**(OIT) Organisation international du tavail (2020).

***(OCED)Organisation de coopération et de développement économiques (2022)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن معدلات الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي مدفوعة إلى حد كبير بارتفاع معدلات البطالة، ووفقا لمنظمة العمل الدولية، بلغ متوسط معدل البطالة في المغرب العربي 14.8% في عام 2019، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 5.4% (OIT,2020)، وترتفع معدلات البطالة بين الشباب التي تقل أعمارها عن 25 سنة بشكل خاص، إذ تصل معدلاتها إلى 34.8% في تونس و30.8% في الجزائر، و31.2% في المغرب، و42 %في ليبيا (البنك الدولي، 2021).

وقد غذت أزمة التشغيل هذه الهجرة غير الشرعية، حيث توصلت دراسة أجراها معهد الجامعة الأوروبية إلى أنه مقابل كل زيادة بنسبة 1% في البطالة في منطقة المغرب العربي، تزيد محاولات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بنسبة 1.2% (Fargues, 2017)، ويشارك الأفراد ذوو المهارات العالية أيضًا في هذا النزوح الجماعي؛ وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن 25% من المهاجرين المغاربيين في أوروبا حصلوا على تعليم جامعي (OCED,2022).

هذه المعدلات العالية وفي ظل ندرة فرص العمل وصعوبة العثور على وظائف مناسبة في بلدانهم، من شأنها أن تساهم في دفع الشباب إلى التنقل والهجرة غير شرعية باعتبارها خيار جذاب لتحسين فرصهم الوظيفية.

عامل آخر لا يقل أهمية وهو معدلات الفقر المرتفعة على مدى العقود الماضية، ووفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2020، ارتفع متوسط معدل الفقر في المنطقة من 16.2% في عام 2000 إلى 18.3% في عام 2019، وكان هذا الارتفاع في الفقر بمثابة المحرك الرئيسي للهجرة غير الشرعية من المغرب العربي إلى أوروبا.

ففي المغرب، على سبيل المثال، ارتفع معدل الفقر من 15.3% في عام 2001 إلى 19.8% في عام 2014 وفقًا للمندوبية العليا للتخطيط المغربي، وأدت هذه الصعوبات الاقتصادية إلى زيادة بنسبة 40% في عدد المهاجرين غير الشرعيين المغاربة الذين يحاولون الوصول إلى

أوروبا بين عامي 2010 و2018 وفقا لـ(frontex,2022)ووكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية.

وبالمثل، في تونس ارتفع معدل الفقر من 15.5% في عام 2010 إلى 20.2% في عام 2019، وفقًا لما أفاد به المعهد الوطني للإحصاء التونسي، ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين التونسيين الذين اعترضتهم السلطات الإيطالية بنسبة 55٪ من عام 2016 إلى عام 2019، ليصل إلى أكثر من 12 ألف شخص.

والوضع رهيب بنفس القدر في ليبيا، حيث أدى الصراع المستمر إلى تفاقم الفقر حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 20% من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 2020 (World Bank,2021)، وقد ساهم ذلك في أن تصبح ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين، حيث أفاد تقرير المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 600 ألف مهاجر مروا عبر ليبيا في عام 2019 وحده (Frontex europa education,2022).

وتؤكد هذه الإحصائيات العلاقة المباشرة بين ارتفاع معدلات الفقر في منطقة المغرب العربي وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، حيث يبحث الأفراد اليائسون عن فرص اقتصادية أفضل في أوروبا.

يضاف الى هذه العوامل عامل معدلات التسرب المدرسي المرتفعة (المغادرين لمقاعد الدراسة مبكرا)، وتشير الدراسات إلى أنه بين عامي 2010 و2020 ارتفع متوسط معدل التسرب من المدارس في هذه البلدان المغاربية من 11% إلى 15%، مع ارتفاع معدلات التسرب في بعض المناطق الريفية إلى 35% (الخوري والجمالي، 2018).

فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM، 2022)، فإن حوالي 70٪ من المهاجرين المغاربيين الذين تم اعتراضهم في البحر الأبيض المتوسط لم يكملوا تعليمهم الثانوي، وغالباً ما يُترجم نقص التحصيل العلمي إلى محدودية فرص العمل، حيث تصل معدلات البطالة بين المتسربين إلى 40% في بعض المناطق (World Bank,2021).

عموما يمكن القول إن الضائقة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والأزمة التعليمية في منطقة المغرب العربي ساهمت بشكل كبير في إيجاد بيئة مثالية لزيادة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا لدى الشباب، بحثا عن الفرص الاقتصادية، والخدمات التعليمية،

والمستوى المعيشي الأفضل، التي توفرها الدول الاوروبية لزيادة مواردهم وتحسين إمكاناتهم المعيشية.

ومن المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن هذه الإحصائيات توفر رؤى قيمة في مجال تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تدفق المهاجرين غير شرعيين نحو أوروبا، نشير إلى أنه توجد هناك عوامل أخرى مهمة.

2.2.6. عوامل متعلقة بالنزاعات والعنف: يعتبر العنف والنزاعات والحروب المسلحة من بين الأسباب الرئيسة في قرار الأشخاص بمغادرة دولهم بحثا عن الأمن والاستقرار، ففي ظل موجات عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات المدنية التي اجتاحت منطقة المغرب العربي خاصة تلك التي شهدتها الجزائر في سنوات التسعينات من القرن الماضي، والتي دفعت بالعديد من الجزائريين بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية ومستوياتهم الثقافية إلى الهجرة غير شرعية نحو أوروبا. أما في مطلع القرن الحالي وبالضبط بدءا من سنة 2011 تحت مسمى الربيع العربي، نشبت العديد من النزاعات خاصة في تونس وليبيا، والتي كانت أخطرها في ليبيا، حيث تسببت بدمار الهياكل الأساسية المدنية والاجتماعية وموت العديد من المدنيين، وهو ما فجر موجة غير مسبوقة من الهجرة غير الشرعية في هذا البلد، فبحسب تقرير للأمم المتحدة ذهب إلى تقدير أنه بحلول منتصف عام 2016، حوالي 435 ألف شخص في ليبيا قد أصبحوا مُشرَّدين، ونحو 1.3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي، وأكثر من ثلث السكان البالغ عددهم 6.3 مليون نسمة يحتاجون إلى شكل ما من المساعدات الإنسانية (منظمة الامم المتحدة،2020)، خاصة و أن ليبيا كانت تتوفر على عمالة كبير من الدول الإفريقية، حيث تشير الاحصائيات إلى أن أكثر من مليونين عامل كانوا يعملون في ليبيا قبل انتفاضة 2011، ونظرا لانقطاع مواردها لم يستطيعوا العودة الى بلدانهم، وبالتالي أصبحت وجهتهم المنطقة الاوروبية، وهو ما تسبب في أكبر موجة للنازحين والمهاجرين غير شرعيين بسبب الانفلات الأمني وغياب الرقابة الأمنية على الحدود (Mohamed , 2021: 63).

3.2.6. عوامل جغرافية وسياسية: تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة ربط بين إفريقيا وأوروبا، موقعها الاستراتيجي جعلها منطقة عبور للعديد من الاشخاص القادمين من الساحل الإفريقي والمتوجهين نحو أوروبا نتيجة الضغوط البيئية، وآثار الظواهر المناخية

مثل الجفاف والتصحر، هذا الوضع شكل عبء على دول هذه المنطقة، وعدم قدرتها على كبح موجات النزوح المتتالية، خاصة وأن أعداد كبيرة من هؤلاء النازحين مرشحين للهجرة غير شرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، والذي يصعب مراقبتهم ومعرفة نواياهم، كما أن عامل القرب الجغرافي بين الضفتين هو ما يحفز المهاجرين على تفضيل هذه المسارات لضمان وصولهم إلى الضفة الأخرى (Lahlou, 2021:16). عامل آخر يتعلق بالسياسة الأوروبية غير المتوازنة اتجاه موضوع الهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة لعب دور في تنامي أعداد المهاجرين غير الشرعيين بعد أن كانت بابا مفتوحا لليد العاملة المغاربية سنوات ما قبل التسعينات، إضافة إلى دخول اتفاقية شينغن حيز التنفيذ وتضيقها لحركة المهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لصالح هجرة اليد العاملة القادمة من أوروبا الشرقية. ورغم هذه الإجراءات فبعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا تغض الطرف عن المهاجرين من منطقة المغرب العربي لاعتبارات سياسية ومصلحية قصد الاستفادة من يد عاملة رخيصة في ظل تقلص حجم القوى العاملة الوطنية في أوروبا بسبب تقدم السن، وعزوف شبابها عن العمل في بعض القطاعات (الفلاحة، الخدمات ....)، في مقابل ذلك دول منطقة المغرب العربي، مثل المغرب وليبيا تستغل هذه الورقة للضغط قصد الاستفادة من إعانات مالية واقتصادية، ومثال ذلك ما حدث في ليبيا عام 2010 حينما قامت السلطات الليبية بتعليق اتفاقية الهجرة غير شرعية مع إيطاليا والسماح بإبحار العديد من المهاجرين نحوها نتيجة تأييد أوروبا للاحتجاجات الشعبية داخل ليبيا (Mohamed, 2021: 64)، والأمر نفسه تكرر عام 2021 بين المغرب وإسبانيا نتيجة سماح المغرب بتسلل العديد من المهاجرين غير شرعيين عبر مدينتي مليلة وسبتة إلى إسبانيا.

4.2.6. عوامل تتعلق بالروابط التاريخية: لمنطقة المغرب العربي امتداد تاريخي في أوروبا، خاصة في دول فرنسا وايطاليا واسبانيا بفعل الحقبة الاستعمارية التي شهدتها دول المنطقة، حيث أدى تواجد العديد من الأشخاص بهذه الدول (الجالية بالخارج) إلى تكوين روابط وشبكات قوية مع الأفراد المتواجدين بها، وفي اختيار الأفراد للبلدان التي يقصدونها، وهو ما يبرر المسارات التي يتخذها المهاجرون غير الشرعيون في الوصول إلى أوروبا، ففي حين ترتبط المغرب والجزء الغربي للجزائر بإسبانيا، نجد أن كل من تونس

وليبيا و الجزء الشرقي للجزائر يرتبط بإيطاليا، على أن تكون وجهة هؤلاء المهاجرين هي فرنسا، لوجود جالية كبيرة لدول المنطقة هناك، إلى جانب التقارب الجغرافي واللغوي والتعليمي، وهو ما يسهل عليهم عملية الاندماج والبحث عن فرص العمل.

5.2.6. الاستخدام الكثيف لوسائل الاتصال والتواصل الحديثة: أصبحت الهجرة غير الشرعية تحظى بالعلانية بعد أن كانت أمرا سريا، فأصبحت تعرض كأي إعلان على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يقدم مستخدمون كثر للشبكات الاجتماعية مثلا في المغرب عروضهم أمام الراغبين في الهجرة إلى أوروبا، وفي الغالب نحو إسبانيا، فبعد أن كانت الظاهرة محاطة بالكتمان والسرية صارت اليوم أمرا علنيا لا يُخفيه أصحاب العروض ولا المهتمين بهذه الرحلات والراغبين في الهجرة إلى أوروبا عن الأنظار، فقد أصبحت هذه الوسائل توفر المعلومات والاتصالات التي تنقل صور وتجارب الاشخاص المهاجرين التي تأتي من الجهة الأوروبية أو لقطات من رحلتهم، وهو ما ساهم في تحفيزهم، والحد من المخاطر التي يتعرضون لها، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي وفرت فضاء للتخاطب مع المهاجرين الآخرين والحصول على المعلومات الخاصة بمسار الرحلات، وعن السياسات، والإجراءات التي تتخذها هذه الدول بموضوع الهجرة، وشروط الدخول إليها، وكيفية تجاوزها، هذه الأدوات من شأنها أن تزيد من وعي المهاجرين بالمخاطر والفرص الممكنة.

6.2.6. انتشار شبكات الهجرة السرية: أصبح تنظيم عملية الهجرة السرية خلال السنوات الأخيرة يشكل لدى البعض مشروعا تجاريا مربحا، فهي تتشكل في صورة جماعات مهيكلة لعصابة أشرار تقوم بالترويج وتنظيم وتسهيل استدراج وتوجيه مهاجر أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى أخر، حيث تتولى هذه الشبكات تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ما ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى (الأمم المتحدة،2014). وتشير الإحصائيات أن شبكات تهريب المهاجرين في إفريقيا تحقق أرباح من 500 الى 1 مليار دولار سنويا (Centre d'étude stratégique de l'afrique,2017:2)، خاصة ضمن الدول التي تشهد معدلات مرتفعة للفساد، و كذا

المناطق التي تعرف نزاعات مسلحة والتي تستغلها المليشيات والجماعات المسلحة كمصدر لتمويل صراعها العسكري.

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودوافعها وأسبابها في منطقة المغرب العربي، فإن دول منطقة المغرب العربي على غرار دول جنوب أوروبا كلاهما يعاني من مخاطر هذه الظاهرة نظرا لتناميها الكبير وتغير خصائصها وصعوبة احتوائها، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف سلطات هذه الدول، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت تشكل خطرا على المجتمعات، وأصبحت تشكل مأساة انسانية عالمية نظرا لأعداد الموتى والمفقودين نتيجة محاولة الإبحار عبر الابيض المتوسط اتجاه الدول الأوروبية. وقد توصلت **الدراسة للنتائج** التالية:

- الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي ليست حصرا على سكان تلك البلاد، وإنما تتعداها إلى مهاجرين غير شرعيين من دول منطقة الساحل (مالي، النيجر، غينيا...)، ودول آسيوية (سوريا).

- أكثر المسارات التي يتخذها المهاجرون غير الشرعيون للعبور إلى أوروبا هو المسار الأوسط للبحر الابيض المتوسط انطلاقا من سواحل شرق الجزائر وتونس وخاصة ليبيا.

- بينت التركيبة الجغرافية والثقافية والديمغرافية للمهاجرين غير الشرعيين أنهم ينتمون الى فئات اجتماعية مختلفة (فقراء، بطالون، وذي دخل منخفض)، ومن جميع المستويات التعليمية. وغالبيتهم من فئة العمرية ما بين 18 سنة الى 45 سنة.

- لم تعد الهجرة غير الشرعية حصرا على جنس الذكور وبخاصة الشباب، وإنما طالت أيضا النساء اللائي هن في تزايد بشكل ملفت، بالإضافة إلى الأطفال القصر.

- تغير في نمط الهجرة غير الشرعية من هجرة غير شرعية فردية للأشخاص إلى هجرة غير شرعية جماعية تتشكل أحيانا من أسر بأكملها.

- بلغت أعداد المتوفين والمفقودين في البحر الأبيض المتوسط أرقاما قياسية مقارنة بإعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون الى أوروبا.

- غالبية المهاجرين من دول المغرب وتونس والجزائر هجرتهم طوعية ساهمت فيها عوامل تاريخية، باعتبار أن عدد كبير من الجالية المغاربية تتواجد في الدول الاوروبية خاصة في

فرنسا واسبانيا وايطاليا، وأخرى اجتماعية بسبب البطالة، والفقر، وعوامل جغرافية بسبب قرب المسافة بينهما، بينما القادمون من ليبيا وسوريا ودول الساحل الافريقي فهجرتهم تعد قسرية بسبب النزاعات والحروب أو الظروف البيئية القاهرة، وتنامي شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

يضاف لها عوامل جديدة تتمثل في تأثير وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في رسم صورة نمطية لدى الشباب عن الهجرة نحو أوروبا، وفي استخدامها كأدوات لتبادل المعلومات عن طرق الهجرة غير الشرعية.

وكمحصلة لهذه النتائج يمكننا القول أنه من دون شك أن قرار الأشخاص بمغادرة بلدانهم الأصلية في أي مكان في العالم يتأثر بمجموعة من العوامل المترابطة، غير أن دوافعه تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد، ففي منطقة المغرب العربي غالبا ما يتأثر قرار الهجرة باعتبارات متعددة ومعقدة، فالعنف والنزاع المسلح يعتبران من المحددات الرئيسية القسرية لتنقل السكان في ليبيا، بينما في المغرب والجزائر وتونس فمحددات الهجرة يمكن اعتبارها طوعية مرتبطة بالفقر، والبطالة، والبحث عن فرص وظروف معيشية أفضل.

في ظل النتائج السابقة **توصي الدراسة** بمايلي:

- تشديد الرقابة على الاشخاص لمنع التسلل عبر السواحل البحرية، وكذا على التنقلات البشرية للوافدين من دول الساحل الافريقي.
- تقديم المساعدات للدول مصدر الهجرة غير الشرعية في مجال مكافحة الظاهرة.
- تمويل مشاريع إنمائية واجتماعية داخل دول منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي من قبل الدول الأوروبية لمواجهة البطالة والفقر.
- تكثيف برامج التوعية والإعلام بمخاطر الهجرة غير الشرعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وجمعيات المجتمع المدني.
- فرض رقابة إلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي التي تروج للهجرة غير الشرعية.
- تجريم شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية ومن يروج لها.

قائمة المراجع

1. أحمد، اسماعيل. (2013)، "قراءة غي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى الغرب"، *مجلة قراءات*، العدد 11. ص ص 66-77.
2. بلخيرة، محمد. (2014). *الهجرة المغاربية الى اوروبا...معطيات ومغالطات، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة*. ط1. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
3. عثمان الحسن محمد، نور. (2008). *الهجرة غير المشروعة والجريمة*. الرياض: مركز الدراسات.
4. مشري، مرسي، وركاش، جهيدة. (2014). *الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة*. ط1. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
5. فيرونيك، بلانس بواساك وماتيو، اندري وسارا، كيو نجلاء، سمكية. (2010). *دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي*. الشبكة الاورو-متوسطية لحقوق الانسان. الدنمارك.
6. المنظمة الدولية للهجرة. (2019). تقرير الهجرة في العالم لعام 2019. سويسرا: جنيف.
7. المنظمة الدولية للهجرة. (2020). تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. سويسرا: جنيف.
8. الأمم المتحدة. (2014). اشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا- دراسة مقارنة-. المغرب: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال افريقيا.
9. Atlas of migration. (2021). migration in EU member states and no-EU countries and territories, Knowledge Centre on Migration and Demography version 2021, publication office of European union.
10. Centre d'étude stratégique de l'Afrique.(2017). Dynamiques de la migration économique en Afrique. Washington.
11. De Haas, H. (2006). « North African migration systems: evolution, transformations and development linkages ". *Migración y Desarrollo*, (7), 65-95.
12. Fargues, P. (2017). Mass migration and uprisings in Arab countries: an analytical framework. International development policy.| *International Journal of Development Policy,* 7.
13. Frontex (2022). https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/eu-s-external-borders-in-2022-number-of-irregular-border-crossings-highest-since-2016-YsAZ29
14. Lahlou, Mehdi. (2021) .Le Maroc, pays de départ, de transit et d'installation de migrants : Contexte régional et retombées politiques. in Hassen Boubakri, les migrations en Afrique du nord une position peu confortable entre l'Afrique subsaharienne et l'Europe, Konrad-Adenauer-Stiftung .

15. Lahlou, Mehdi. (2006). « Les causes multiples de l'émigration africaine irrégulière", *Population & Avenir*. 1 n◈ 676 .(4 – 7)
16. Musette. S .(2021).L'Algérie dans les migrations internationales .in Hassen Boubakri, les migrations en Afrique du nord une position peu confortable entre l'Afrique subsaharienne et l'Europe, Konrad-Adenauer-Stiftung .
17. Boubakri .H.(2021). La Tunisie et ses migrations : naviguer entre voisinages Sud et Nord. in Hassen Boubakri, les migrations en Afrique du nord une position peu confortable entre l'Afrique subsaharienne et l'Europe, Konrad-Adenauer-Stiftung .
18. Mixed migration center.(02/01/2021).*quartly mixed migartion update:north Africa* .(14/01/2021). Retrived from https://reliefweb.int/report/libya
19. Mohamed .M .(2021).Réinterroger le récit sur les migrations en Libye. In Hassen Boubakri, les migrations en Afrique du nord une position peu confortable entre l'Afrique subsaharienne et l'Europe, Konrad-Adenauer-Stiftung.
20. Natter, K. (2014). *Fifty years of Maghreb emigration: How states shaped Algerian, Moroccan and Tunisian emigration.* International migration institute, university of oxford. USA.

21. Portail sur les donnes migratoires. (03/04/2020). *Aperçus des données régionales, Afrique du nord* : consulte le 15/12/2021 de https://www.migrationdataportal.org.
22. Projet des Migrants Disparus.(15/04/2020)*migration à travers la méditerranées*, https://missingmigrants.iom.int/fr/ consulte le 22/10/2021.
23. Rapport de l'OIT sur le travail dans le monde(2020) .Observatoire OCM www.observatoire-ocm.com.
24. Smail, I., & Musette, M. S. (2018). "Profil migratoire des diplômes Algériens en France". *مجلة أفكار وآفاق*, 5(10) , 135-151.
25. World Bank. (2021). Unemployment, total youth (٪ of total labor force aged 15-24) (ILO modeled estimate). Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS.
26. Higher Education in Cities and Regions For Stronger, Cleaner and Fairer Regions (2022).Retrieved www.oecd.org